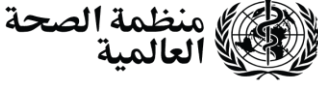


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

EXEC90/INF1

أبريل/نيسان 2026

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة التسعون

المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا

29 يونيو/حزيران - 3 يوليو/تموز 2026

أنشطة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في مجال تنمية القدرات

(من إعداد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)

1- موجز

أعدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هذه الوثيقة بهدف توفير معلومات عن المجالات الرئيسية التي يمكن من خلالها دعم البلدان في بناء قدراتها في مجالي سلامة الأغذية والتغذية.

ويقدم عمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في مجال تنمية القدرات عمل الدستور الغذائي من خلال: (1) العمل مع البلدان من أجل تعزيز نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية؛ (2) وتنمية القدرات والمهارات الفنية التي تمكن من تفعيل المشاركة في عمل الدستور الغذائي؛ (3) ووضع مجموعة من الأدوات التوجيهية التي تستند إلى نصوص الدستور الغذائي، بما يمكن البلدان من فهمها واستخدامها بصورة أفضل في السياق الخاص بها؛ (4) وتيسير الحوار الفني وفي مجال السياسات بين السلطات الحكومية والقطاع الخاص (المزارعون والأعمال التجارية والزراعية)؛ (5) ودعم أنشطة توليد البيانات وتبادل المعلومات، ما ييسر تجميع كمية أكبر من البيانات من عدد متزايد من البلدان كأساس لصنع القرارات.

وتشارك كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في منصة مرفق المعايير والتجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية بهدف تنسيق مساعدهما مع الجهات المانحة الرئيسية والوكالات الأخرى¹.

2- العمل الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشكل مشترك

1-2 أداة تقييم نظم الرقابة على الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

تُتيح أداة تقييم نظم الرقابة على الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للبلدان الأعضاء إمكانية العمل بطريقة منظمة وشفافة، وإمكانية تقييم أداء نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية، وتحديد المجالات ذات الأولوية لمراقبة التقدم المحرز وتقييمه مع مرور الوقت. وهذه الأداة متاحة على الإنترنت على الموقعين الإلكترونيين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

¹ للمزيد من المعلومات: <https://standardsfacility.org/stdf-annual-reports/>

بمخمس لغات رسمية². ويمكن مشاهدة مقاطع فيديو حديثة تُظهر استخدامهما في أفريقيا على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة³.

وتزوّد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، عند الطلب، البلدان الأعضاء بالدعم الفني لمساعدتها على استخدام الأداة لتقييم نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية.

وقدّمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم إلى البلدان التالية التي أنجزت عمليات التقييم الخاصة بها، وهي:

- تونس والسودان وملاوي (2019)؛
- إمارة أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) (2021)؛
- جزر البهاما وغيانا (2022)؛
- إسواتيني وأوغندا وجزر القمر وجيبوتي ورواندا وزمبابوي وسيشيل وكينيا وجمهورية مصر العربية وموريشيوس (2023-2024)، (مشروع إقليمي بموّل الاتحاد الأوروبي). وساهمت هذه العمليات في برنامج الاتحاد الأفريقي للاستثمار في تدابير الصحة والصحة النباتية، الممول أيضاً من الاتحاد الأوروبي، دعماً لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإطار سياسة تدابير الصحة والصحة النباتية لمفوضية الاتحاد الأفريقي. كما دعمت إعداد منظمة الأغذية والزراعة لتحليل للاتجاهات الإقليمية بشأن احتياجات تنمية القدرات يقترح مناهج تدريبية محددة لضمان مواءمة نظم الرقابة على الأغذية في البلدان لتحقيق هدف الملحق 7 (تدابير الصحة والصحة النباتية) من اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية⁴؛
- أذربيجان والإمارات العربية المتحدة وباكستان وبربادوس وبليز وبيلاروس وجورجيا وشيلي في عام 2025؛
- تم تنفيذ الخطوة 1 من عمليات التقييم (الملاحق القطرية) في بوركينا فاسو والسنغال والنيجر في إطار مشروع ممول من بنك التنمية الأفريقي.

وعمليات التقييم جارية بتيسير من منظمة الأغذية والزراعة في أوزبكستان. ويتم أيضاً نشر معلومات محدّثة منتظمة على الموقع التالي: <https://www.fao.org/food-safety/news/en/>.

وقامت منظمة الصحة العالمية بدعم عمليات التقييم التي أجريت في بنما وتيمور ليشتي وكابو فيردي والكاميرون. وسهلت أنشطة التقييم في طاجيكستان.

وتقدّم جميع التقارير خططاً استراتيجية جاهزة للاستخدام المشترك من جانب الحكومات المعنية والشركاء الماليين والفنيين لدعم برامج تنمية القدرات في مجال سلامة الأغذية التي تسعى إلى تحقيق أهداف متّسقة، تتماشى مع جدول الأعمال السياسي الأوسع نطاقاً للحكومات (على سبيل المثال، الأمن الغذائي). وفي عمليات التقييم التي أجريت مؤخراً في باكستان وأوزبكستان، قدّمت دورة تدريبية جديدة بشأن نظم الرقابة على الأغذية كبند تكميلي لتحسين فهم ما هو على المحك أثناء عملية التقييم.

2-2 الإنذار/التحذير المبكر والتأهب والاستجابة للحوادث المتعلقة بسلامة الأغذية (الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية (INFOSAN))

²<https://www.fao.org/food-safety/food-control-systems/assessment-tool/ar/>

³<https://youtu.be/u8up68n30zo>

⁴<https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd7797en>

واصلت أمانة الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تعزيز الشبكة، وبناء القدرات في مجال التأهب والاستجابة للحوادث المتعلقة بسلامة الأغذية (250 حادثاً في عام 2025، بما في ذلك الحالات واسعة النطاق والمعقدة). والجدير بالذكر أن تفشي التسمم الغذائي لدى الرضع في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2025 والمرتبطة بحليب الأطفال قد سلط الضوء على التعقيد الإضافي الناجم عن التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وفي عام 2026، أظهر تلوث مستحضرات الرضع بسم السيريوليد⁵ كيف يمكن لمكون واحد ملوث يتم توزيعه على شركات متعددة في بلدان مختلفة أن يؤدي إلى إنتاج مئات المنتجات الملوثة الموزعة عبر أسواق متعددة، مما يؤثر في هذه الحالة على أكثر من 100 بلداً. وخلال مثل هذه الحوادث، حافظت أمانة الشبكة على عملها الوثيق مع جهات الاتصال الوطنية المعنية بحالات الطوارئ من خلال التشجيع على توفير معلومات سريعة لتمكين اتخاذ إجراءات إدارة المخاطر في الوقت المناسب.

ولمواصلة دعم بناء القدرات في حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية، تم تعيين وزارة سلامة الأغذية والأدوية في جمهورية كوريا رسمياً كمركز متعاون مع الشبكة في نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

3-2 حلقة عمل مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم مخاطر مسببات الحساسية الغذائية

نظمت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حلقة عمل بشأن التوسيم الاحترازي وتقييم مخاطر مسببات الحساسية الغذائية في الصين، في سبتمبر/أيلول 2025، قبل عقد الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا، وجمعت الحلقة أكثر من 60 مشاركاً من 11 بلداً عبر آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتتمثل الهدف في تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على إجراء تقييمات المخاطر المتعلقة بمسببات الحساسية الغذائية، وضمان التوافق مع أحدث المواصفات الدولية. وعزز هذا الحدث، من خلال توطيد التعاون وتبادل المعرفة، الأطر الوطنية لسلامة الأغذية من أجل معالجة مخاطر مسببات الحساسية الغذائية بشكل أفضل، وتحسين الامتثال للمتطلبات العالمية المتعلقة بتوسيم مسببات الحساسية ومكافحتها، ودعم تنسيق النهج التنظيمية.

3- تنمية القدرات بقيادة منظمة الأغذية والزراعة

يركز عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال تنمية القدرات على تعزيز حوكمة سلامة الأغذية والرقابة عليها من خلال دعم الجهات المختصة في تهيئة بيئات متوافقة مع المواصفات الدولية وتقديم الدعم الفني من أجل نظم وطنية فعالة للرقابة على الأغذية. وفي ما يلي أمثلة على هذا العمل المنظم حول الأولويات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة لسلامة الأغذية:

النتيجة الاستراتيجية 1: تعزيز التنسيق بين الحكومات وبين القطاعات لحوكمة سلامة الأغذية على جميع المستويات

الأنشطة المتعلقة بالصحة الواحدة ومقاومة مضادات الميكروبات⁶.

النتيجة الاستراتيجية 2: تقديم المشورة والأدلة العلمية السليمة كمنطلق لاتخاذ قرارات بشأن سلامة الأغذية

تسلسل الجينوم الكامل والجيل القادم من التسلسل من أجل سلامة الأغذية

في يونيو/حزيران 2025، عقدت منظمة الأغذية والزراعة حلقة عمل فنية دولية للهيئات التنظيمية والعلماء ونشرت تقريراً بعنوان *Next generation sequencing for food safety innovation* (الجيل القادم من التسلسل من أجل الابتكار في مجال سلامة الأغذية)⁷. ودعمت المنظمة أيضاً إنشاء المجموعة غير الرسمية المعنية بالجيل القادم (NGIG) للحفاظ على التبادل العالمي بين الأقران، وساهمت في الاتحاد العلمي غير الربحي، والمعرف الميكروبي العالمي، وقدمت الدعم الفني لاجتماع المجموعة الخامس

⁵ <https://www.who.int/emergencies/disease-outbreak-news/item/2026-DON596>

⁶ انظر القسم 5 حول أبرز المواضيع.

⁷ <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd7969en>

عشر في ملبورن، أستراليا في عام 2025.

النتيجة الاستراتيجية 3: تعزيز نظم الرقابة الوطنية على الأغذية بشكل أكبر وتحسينها باستمرار

تشمل الأمثلة، على سبيل المتابعة لعمليات تقييم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، ما يلي:

- في بربادوس، ساعد التقييم الذي اختتم في مايو/أيار 2025 على إيجاد فهم مشترك بين السلطات المختصة، وتوضيح الأدوار المؤسسية وتعزيز الحوار بين الحكومات. ومكّن هذا التوافق بشأن آلية تنسيق متكاملة لسلامة الأغذية المنظمة من تقديم المساعدة الفنية والقانونية لتحديث الإطار القانوني والمؤسسي، بما في ذلك مراجعة مشروع قانون سلامة الأغذية وجودتها. وتعزز المسودة اتخاذ القرارات التنظيمية على أساس المخاطر، وتوائم المصطلحات مع مواصفات الدستور الغذائي، وتوضح الولايات وصلاحيات الإنفاذ، وتعزز مشاركة أصحاب المصلحة، وتعزز وظائف التنسيق والاستجابة لحالات الطوارئ. ويمكن الآن الاطلاع على نسخة معتمدة من الحكومة لتقديمها وإصدارها، كما تم وضع إطار إعادة تنظيم مؤسسي متفق عليه لتوجيه تطبيق النظام المتكامل للرقابة على الأغذية.

- في شيلي، وافقت الوكالة التشيلية لسلامة الأغذية وجودتها (ACHIPIA) مؤخراً على السياسة الوطنية الجديدة لسلامة الأغذية وجودتها للفترة 2026-2036. وكما توقعت السلطات الوطنية، فإن خطة العمل الاستراتيجية، التي تم وضعها كخطوة أخيرة لتقييم نظام الرقابة على الأغذية الذي سهّلته المنظمة (الذي انقضى منه في عام 2025)، ستضطلع بدور رئيسي في توجيه الخطة الاستراتيجية لتنفيذ السياسة.

- في جزر القمر، حددت السلطات الوطنية العمل المتعلق بسلامة الأغذية المكيف مع سياق يعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية كأولوية. وقدمت المنظمة دعماً مستهدفاً لتعزيز وضع نهج قائم على المخاطر في الضوابط الغذائية ودعمت مراجعة الإطار القانوني الحالي الذي يحكم الضوابط الغذائية، مما أدى إلى صياغة قانون منقح لسلامة الأغذية يتماشى مع الأولويات الوطنية والمعايير الدولية. وتمكّن توجيهات السياسات المستندة إلى البيانات الوطنية السلطات المختصة من تقييم المخاطر بشكل أفضل وإرشاد عملية صنع القرار التنظيمي. وتم تحسين التنسيق بين المؤسسات من خلال الحوار المنظم والعمل الفني المشترك. ويسمح ذلك بتحديد أولويات الاحتياجات الوطنية والاستخدام الفعال للموارد المحدودة لتعزيز أداء النظام.

وتشمل الأمثلة الأخرى، في تشاد، تعزيز التنسيق المؤسسي وتشجيع مشاركة أقوى في عمل الدستور الغذائي، من خلال لجنة الدستور الغذائي الوطنية، مع وضع دليل إجراءات والتدريب على العمليات المتعلقة بالدستور الغذائي، وتوليد البيانات العلمية وتكييف مواصفات الدستور الغذائي مع اللوائح الوطنية للقطاعات الغذائية ذات الأولوية. وعُقد اجتماع رفيع المستوى لتوعية صانعي السياسات بشأن الدستور الغذائي من أجل ضمان قيادة سياسية أقوى وتحسين التنسيق بين القطاعات والالتزام المؤسسي الراسخ تجاه المشاركة الفعالة في العمليات المتعلقة بالدستور الغذائي.

النتيجة الاستراتيجية 4: تشجيع تعاون أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لضمان إدارة سلامة الأغذية والرقابة عليها على امتداد النظم الزراعية والغذائية

دعمت منظمة الأغذية والزراعة تنمية قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقوم بتجهيز السلع ذات الأولوية في ثلاثة بلدان في غرب أفريقيا (بوركينافاسو والسنغال والنيجر) للامتثال لممارسات النظافة الصحية الجيدة وتحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة في مجال سلامة الأغذية من أجل تحسين سلامة الأغذية والمساهمة بشكل إيجابي في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: وقد استفاد ما لا يقل عن 349 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم من الدعم من خلال عدد من الدورات التدريبية والزيارات الميدانية.

وبالإضافة إلى ذلك، استفادت 9 مختبرات لفحص الأغذية (3 لكل بلد) من بوركينا فاسو والسنغال والنيجر من برنامج بناء القدرات المختبرية لغرب أفريقيا المشترك بين المنظمة واتحاد المحللين الكيميائيين المعتمدين (AOAC) من أجل تعزيز قدرة مختبرات التجارب التحليلية على الامتثال للمعيار ISO/IEC 17025.

4- بناء القدرات بقيادة منظمة الصحة العالمية

تشمل أنشطة منظمة الصحة العالمية دعم جهود البلدان من خلال تصميم البرامج، وتكييف السياسات، ودعم التنفيذ، كما هو موضح في الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية لسلامة الأغذية (2022-2030)⁸ وأهداف التغذية العالمية⁹. وفي ما يلي أمثلة على الأنشطة المضطلع بها.

4-1 تعزيز القدرات التنظيمية والمالية لمعالجة مشكلة النظم (الأنماط) الغذائية غير الصحية وقلة النشاط البدني

دأبت منظمة الصحة العالمية، منذ عام 2019، على بناء القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ تدابير تنظيمية ومالية لتعزيز الأنماط الغذائية الصحية والنشاط البدني، وذلك في إطار المشروع العالمي "بناء القدرات التنظيمية والمالية العالمية بشأن النظم (الأنماط) الغذائية الصحية والنشاط البدني"، الذي تنفذه منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO) ومركز بحوث التنمية الدولية، بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) والاتحاد الأوروبي.

ونفذ هذا المشروع العالمي في إقليمي أفريقيا وجنوب شرق آسيا، بدايةً في أوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وسري لانكا وكينيا، وتوسّع في عام 2024 ليشمل إندونيسيا وتايلند وغانا وموريشيوس ونيبال.

وتقود منظمة الصحة العالمية بناء القدرات في إطار البرنامج وقد أجرت في كل بلد تقييماً لأطر السياسات والأطر التنظيمية ذات الصلة، وقدمت تدريباً على بناء القدرات التنظيمية لشبكة من أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بما في ذلك وضع نماذج تصنيف المغذيات و/أو الأغذية للأغراض التنظيمية. كما عُقدت حلقات عمل وطنية لبناء القدرات (شاملة لسياسات محددة) في جميع البلدان الأولى المنضمة إلى المشروع العالمي وفي معظم البلدان المنضمة إليه حديثاً، بما في ذلك تلك التي عقدت في غانا وموريشيوس في عام 2025. كما أعدت منظمة الصحة العالمية منتجات فنية جديدة وقدمت دعماً فنياً كبيراً للمساعدة في إحراز تقدم على مستوى السياسات، والمساهمة في الإصلاحات في مجال السياسات، ووضع نماذج تصنيف المغذيات، وعمليات استعراض التشريعات، ومجموعات العمل الفنية لعمليات السياسات، وصياغة لوائح ومواصفات وتشريعات جديدة ومعدلة.

وأحرزت جميع البلدان المشاركة في المشروع العالمي تقدماً في الإصلاحات التنظيمية أو المالية، بما في ذلك اعتماد كينيا في عام 2025 لنموذج وطني لتصنيف المغذيات، وفي موريشيوس مضاعفة معدل الضريبة على المشروبات المحلاة بالسكر، وتوسيع نطاق الضريبة لتشمل بعض الأغذية غير الصحية. وسيستمر الدعم في إطار البرنامج لجميع البلدان المشاركة من الاتحاد الأوروبي حتى ديسمبر/كانون الأول 2026. ومنحت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون دعماً إضافياً من في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2025 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2029، مما يسمح للمشروع بالتوسّع ليشمل بلداناً إضافية على مدى السنوات الأربع القادمة ولدمج جمع البيانات واستخدامها وتحليلها بقوة أكبر على المستويين القطري والعالمي.

⁸ <https://www.who.int/publications/i/item/9789240057685>

⁹ https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA78/A78_R24-en.pdf

2-4 العمل في مجال بناء القدرات التنظيمية للتخلص من الأحماض الدهنية المتحوّلة المنتجة صناعيًا وخفض المدخول (المتناول) من الصوديوم

عقدت منظمة الصحة العالمية سلسلةً من حلقات العمل لتعزيز قدرات البلدان التنظيمية على تنفيذ وإنفاذ تدابير السياسات المرتبطة بالتخلص من الأحماض الدهنية المتحوّلة المنتجة صناعيًا وخفض المدخول (المتناول) من الصوديوم. وشملت هذه الأنشطة تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات في بربادوس في مارس/آذار 2024 لفائدة البلدان في البحر الكاريبي، وفي إندونيسيا لبناء القدرات الوطنية بشأن الإجراءات التنظيمية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024. ويتم توفير الدعم الفني لكلٍّ من إندونيسيا وبنغلاديش وفيت نام ونيجييريا لتحديد أهداف وطنية للصوديوم في الأغذية المعبأة.

ويُعدّ تقييم المحتوى من الأحماض الدهنية المتحوّلة ورصده أحد مجالات العمل الرئيسية للبلدان التي تعمل على القضاء على هذه الأحماض، وهو ما لا يزال يمثل تحديًا في العديد من البلدان. وتواصل منظمة الصحة العالمية تقديم المشورة الفنية لدعم جهود البلدان في تعزيز المراقبة التنظيمية، بما في ذلك القدرات المختبرية. وفي عام 2025، تم إجراء عدد من أنشطة بناء القدرات والحوارات بشأن الدعوة إلى وضع سياسات في مختلف الأقاليم. وتم، في إطار المكتب الإقليمي لأوروبا، تقديم دعم قطري وفي مجال بناء القدرات إلى أوكرانيا وتركيا وجورجيا وطاجيكستان، إلى جانب سلسلة مستمرة من الندوات الإلكترونية بشأن القضاء على الأحماض الدهنية المتحوّلة المنتجة صناعيًا، والتي تغطي بناء القدرات التنظيمية والمختبرية. وفي المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط، عُقدت ندوة إقليمية إلكترونية بشأن الأحماض الدهنية المتحوّلة المنتجة صناعيًا، بما في ذلك بناء القدرات المختبرية، في نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وفي المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا، تضمنت حلقة عمل إقليمية للأمراض غير السارية جلسة بشأن الأحماض الدهنية المتحوّلة في أكتوبر/تشرين الأول 2025.

3-4 طبعة عام 2026 لتقديرات منظمة الصحة العالمية بشأن عبء الأمراض المنقولة بالأغذية

قادت منظمة الصحة العالمية سلسلة من المبادرات الرئيسية لتعزيز الجهود العالمية الرامية إلى تقدير عبء الأمراض المنقولة بالأغذية. وفي الفترة بين يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2025، أجرت منظمة الصحة العالمية مشاورات رسمية بين البلدان تم خلالها تبادل مسودات تقديرات وطنية سرية حول معدل الإصابات والوفيات وسنوات العمر المصحّحة باحتساب مدة العجز لما عدده 42 من المخاطر الغذائية. ودُعيت الدول الأعضاء إلى إبداء ملاحظاتها والمساهمة ببيانات إضافية لتحسين النتائج. وانتهى من التقديرات النهائية في نهاية عام 2025.

وفي الفترة بين أواخر عام 2025 وأبريل/نيسان 2026، قامت منظمة الصحة العالمية بدمج تعليقات وإسهامات إضافية من المشاورة القطرية الرسمية التي عقدت في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2025 ووضعت اللمسات النهائية على تقديرات الأمراض المنقولة بالأغذية في عام 2025. ونظمت منظمة الصحة العالمية المرحلة النهائية من المشاورة القطرية في أبريل/نيسان 2026.

5- أبرز المواضيع: العمل بشأن نهج "الصحة الواحدة" ومقاومة مضادات الميكروبات

واصل مشروع العمل لدعم تنفيذ نصوص الدستور الغذائي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات (ACT) الذي تموله جمهورية كوريا، تحقيق نتائج مهمة في عام 2025 في جميع أنحاء باكستان، وبوليفيا، وكمبوديا، وكولومبيا، ومنغوليا، ونيبال. ويتمثل الهدف الشامل للمشروع في الحد من مقاومة مضادات الميكروبات المنقولة بالأغذية باستخدام نهج "الصحة الواحدة". ويعزز المشروع قدرة البلدان على التعرّف على مواصفات الدستور الغذائي لمقاومة مضادات الميكروبات واعتمادها وتطبيقها، مع بناء نظم متكاملة لمراقبة مقاومة مضادات الميكروبات وتحسين الممارسات الجيدة والأطر التنظيمية في قطاعي الأغذية والزراعة.

وطوال عام 2025، وسّع مشروع العمل لدعم تنفيذ نصوص الدستور الغذائي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات نطاق أنشطته رفع الوعي وبناء القدرات، بما في ذلك المنتجات المتعددة الوسائط والتدريب العالمي والإقليمي والتجارب الناجحة والحملات

المرتبطة باليوم العالمي لسلامة الأغذية والأسبوع العالمي للتوعية بمضادات الميكروبات. ووصلت هذه الجهود إلى مختلف أصحاب المصلحة - صانعو السياسات، والهيئات التنظيمية، والمنتجون، والأطباء البيطريون، والشباب، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص - مع زيادة استخدام مواد الدستور الغذائي المترجمة والمكيفة. كما عززت المنظمة توليد الأدلة من خلال الدراسات الاستقصائية السنوية ودراسات الحالة، مما يؤكد الأهمية المتزايدة لنصوص الدستور الغذائي، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وقد أحرز تقدم كبير في توسيع نطاق مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات. وعُزز نظام منظمة الأغذية والزراعة الدولي لرصد مقاومة مضادات الميكروبات (InFARM) باعتباره منصة مركزية تدمج البيانات الوطنية والإقليمية والعالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات. وتقدمت البلدان عبر مراحل رئيسية - تقييم القدرات، والمراقبة التجريبية، وتقديم البيانات. وساهمت جميع البلدان الستة المشاركة في مشروع العمل لدعم تنفيذ نصوص الدستور الغذائي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات من خلال إدراج بيانات مقاومة مضادات الميكروبات في نظام InFARM، مما أدى إلى وضع خط أساس عالمي لمقاومة مضادات الميكروبات المنقولة بالأغذية. وتقدمت الأعمال التحضيرية أيضاً لتشمل مراقبة استخدام مضادات الميكروبات في الإنتاج النباتي.

كما عزز مشروع العمل لدعم تنفيذ نصوص الدستور الغذائي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات القدرات التنظيمية الوطنية من خلال دعم اعتماد مواصفات الدستور الغذائي، وتشجيع الاستخدام المسؤول لمضادات الميكروبات، والحد من الاعتماد على مضادات الميكروبات، وتشجيع البدائل. وتم دعم التحسينات القانونية والتنظيمية من خلال أداة مشروع العمل لدعم تنفيذ نصوص الدستور الغذائي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات والمواد التوجيهية الجديدة والمساعدة الفنية المستهدفة، مما أدى إلى إصلاحات ملموسة وتعزيز الحوكمة وتحسين التنسيق بين القطاعات.

وبشكل عام، يُظهر التقدم وجود نهج قوي للصحة الواحدة يربط بين تنمية القدرات والمراقبة والتنظيم والممارسات الجيدة. ومع اقتراب المشروع من الانتهاء في يوليو/تموز 2026، يركز العمل المتبقي على سد الفجوات وضمان الاستدامة وربط البلدان بآليات الدعم طويلة الأجل بحيث تظل النظم والسياسات المعززة فعالة بعد انتهاء عمر المشروع.

أداة مخلفات مضادات الميكروبات ومخلفات الأدوية البيطرية في الأغذية (RVDF)

تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز رصد البلدان لمخلفات الأدوية البيطرية في الأغذية من خلال أداة مخلفات مضادات الميكروبات ومخلفات الأدوية البيطرية في الأغذية. وتساعد هذه الأداة، بتوافقها مع الحدود القصوى للمخلفات التي أقرتها هيئة الدستور الغذائي، السلطات على بناء نظم مراقبة محددة الأهداف وقائمة على المخاطر. وأدى العمل التجريبي في باكستان وغانا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى تحسين المراقبة وتنسيق المختبرات وقدراتها. ومن المقرر أن تتم عملية الإصدار في عام 2027.

الإبلاغ عن المخاطر المستهدفة بشأن المخاطر الحيوانية المنشأ المنقولة بالأغذية

أعدت منظمة الأغذية والزراعة مواد إعلامية بشأن المخاطر الحيوانية المرتبطة بالتعرض الغذائي. وتقدم نشرة خاصة بفيروس Nipah¹⁰ نصائح عملية بشأن النظافة الصحية والحد من المخاطر، وتعزز التواصل المناسب مع الدستور الغذائي، وتدعم رسائل الصحة العامة الفعالة وإدارة المخاطر دون تعطيل النظم الغذائية أو التجارة.

برنامج نهج الصحة الواحدة من أجل سلامة الأغذية

بدعم من جمهورية كوريا، تعمل أربعة بلدان (تنزانيا وفييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا) على تعزيز قدرتها على التصدي بشكل منهجي للمخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية من خلال تحليل المخاطر باستخدام نهج الصحة الواحدة.

¹⁰ <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd8390en>

التعاون الرباعي (منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة/منظمة الصحة العالمية/المنظمة العالمية لصحة الحيوان) بشأن مقاومة مضادات الميكروبات

يعمل التعاون الرباعي على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الالتزامات البالغ عددها 44 الواردة في الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2024 الذي يحدد أهدافاً وإجراءات للبلدان لمكافحة تهديد مقاومة مضادات الميكروبات من خلال نهج الصحة الواحدة. وتعلق الالتزامات بالحكومة، والتمويل، والحصول على مضادات الميكروبات ووسائل التشخيص، والاستجابة المنسقة متعددة القطاعات، والالتزام الخاص بالقطاع بشأن صحة الإنسان، والزراعة والصحة الحيوانية، والبيئة، والبحث والتطوير، والتدريب، والابتكار والتصنيع، والمراقبة والرصد.¹¹

وتواصل الأمانة المشتركة للتعاون الرباعي تنفيذ إطارها الاستراتيجي للتعاون في مجال مقاومة مضادات الميكروبات¹² الذي يعكس العمل المشترك للمنظمات الأربع من أجل تعزيز استجابة نهج الصحة الواحدة لمقاومة مضادات الميكروبات على كلٍّ من المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

وتتضمن إحدى أولويات الأمانة المشتركة للتعاون الرباعي وضع المواصفات والمشورة الفنية بشأن الممارسات العالمية وتحديثها. وعُقدت القمة العالمية المشتركة الثانية في يناير/كانون الثاني 2026 تحت موضوع "تعزيز الممارسات التنظيمية بشأن توسيم مضادات الميكروبات - منظور للصحة الواحدة (للهيئات التنظيمية البشرية والبيطرية والبيئية)"¹³.

أنشطة منظمة الصحة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات

علاوةً على عمل التعاون الرباعي، نشرت منظمة الصحة العالمية مؤخرًا قائمة منظمة الصحة العالمية لمضادات الميكروبات ذات الأهمية الطبية¹⁴ ودليل منظمة الصحة العالمية للوصول، والمراقبة، والاحتياط (AWaRe) للمضادات الحيوية¹⁵. وستواصل منظمة الصحة العالمية المضي قدماً في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية والتشغيلية لمنظمة الصحة العالمية (2025-2035) لمعالجة العدوى البكتيرية المقاومة للأدوية في قطاع الصحة البشرية¹⁶.

6- الموارد والأدوات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

دورات جديدة للتعلّم الإلكتروني للدستور الغذائي¹⁷

يتيح موقع أكاديمية التعلّم الإلكتروني التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة دورات تعلّم إلكتروني باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية تهدف إلى تطوير قدرات وطنية مستدامة للمشاركة في عمل الدستور الغذائي والاستفادة منه. وأعدت دورة جديدة توفر فهمًا معمقًا لتقييم المخاطر في إطار الدستور الغذائي في عام 2025. وهي توضح كيف يمكن لأعضاء الدستور الغذائي أن يطلبوا نتائج أنشطة تقييم المخاطر المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ويساهموا فيها ويستخدمونها من خلال دروس بشأن المواد المضافة إلى الأغذية والملوثات والسّموم ومخلفات الأدوية البيطرية ومخلفات مبيدات الآفات والمخاطر الميكروبيولوجية.

¹¹ <https://digitallibrary.un.org/record/4064023?v=pdf&ln=ar>

¹² <https://www.who.int/publications/i/item/9789240045408>

¹³ <https://www.qjsamr.org/news-and-events/news/qjs-news-item/19-12-2025-second-global-regulatory-authorities-summit>

¹⁴ https://cdn.who.int/media/docs/default-source/gcp/who-mia-list-2024-lv.pdf?sfvrsn=3320dd3d_2

¹⁵ <https://www.who.int/publications/i/item/WHO-MHP-HPS-EML-2022.02>

¹⁶ https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA77/A77_5-en.pdf

¹⁷ <https://elearning.fao.org/local/search/?src=evJ0ZXN0byI6ImNvZGV4Iiwic2VyaWVzIjoilIiwicmVsZWZfZWRRdGUiOiIiLCJsaW5ndWEiOiJlImlzImIzbnV3IjoilIiwic2VydCI6IiIsImIvYmlsZSI6Ij9>

أداة بيانات الاستهلاك العالمي الفردي للأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

أداة بيانات الاستهلاك العالمي الفردي للأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (GIFT) هي منصة مفتوحة المصدر تجمع بيانات موحدة بشأن فرادى الأنماط الغذائية، خاصة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتغطي حاليًا 67 دراسة استقصائية. وهي توفر مجموعات بيانات منسقة ذات هيكل وكتيب رموز موحدين لأغراض التنزيل المجاني. وتُدرج بيانات الأداة في قاعدة بيانات استهلاك الأغذية الفردية المزمّن - الإحصاءات الموجزة (CIFOCOss) المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، مما يدعم المتخصصين في مجال سلامة الأغذية و أجهزة تقييم المخاطر مثل لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية (JECFA) والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات (JMPPR). ولتحسين إمكانية المقارنة في التحليل الغذائي، وضعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مجموعات غذائية موحدة للتغذية وسلامة الأغذية والاستخدامات البيئية والتنوع الغذائي. وفي أعقاب حلقة العمل بشأن الأنماط الغذائية الكلية لعام 2025، يجري إعداد مطبوع لعرض التدريب على استخدام بيانات الأنماط الغذائية لأغراض تقييم المخاطر. وفي أذربيجان، تدعم المنظمة بناء القدرات من خلال مشروع لبرنامج التعاون التقني.

مجموعة منظمة الأغذية والزراعة لموارد التفتيش على أساس المخاطر

باتت مجموعة موارد التفتيش على أساس المخاطر¹⁸ متاحة الآن وهي تدعم السلطات المختصة في وضع برامج التفتيش على أساس المخاطر وتنفيذها من أجل توجيه موارد التفتيش المحدودة نحو شركات الأغذية التي تشكل أكبر خطر على صحة المستهلكين. وهي مخصصة في المقام الأول للسلطات المسؤولة عن عمليات التفتيش عبر السلسلة الغذائية، من الإنتاج الأولي إلى الاستهلاك. وسيجد مديرو سلامة الأغذية المشاركون في وضع السياسات توجيهات عملية بشأن تصميم وتنفيذ ومراجعة وتعزيز نظم التفتيش على أساس المخاطر التي تساعد في تحديد الشركات الغذائية عالية المخاطر وتحديد أولوياتها. وتتضمن مجموعة الموارد 14 وحدة تعليمية وست وثائق توجيهية تكميلية، يكملها تطبيق إلكتروني يمكن المستخدمين من إسناد درجات لشركات الأغذية المحلية بناءً على مستوى المخاطر التي تشكّلها على سلامة الأغذية.

مستودع حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي (CTF2)

لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي (CTF2) مستودع مخرجات لمشاريعه، يتيح الوصول إلى المراجع والمنتجات التي يجري إعدادها بدعم من حساب الأمانة. وقد شاركت البلدان المستفيدة من حساب الأمانة رسميًا الوثائق المدرجة في المستودع لتكون بمثابة نماذج ومصدر إلهام للبلدان التي تسعى إلى إعداد منتجات مماثلة لتعزيز مكونات نظمها الوطنية للدستور الغذائي. وبالرغم من إغلاق حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي، فإنه يمكن الوصول إلى المستودع عبر الموقع الإلكتروني لحساب أمانة الدستور الغذائي¹⁹.

مجموعة أدوات منظمة الأغذية والزراعة للممارسات النظافة الصحية الجيدة وتحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة في مجال سلامة الأغذية²⁰

يُعدّ هذا الدليل العملي حول تطبيق المبادئ العامة لنظافة الأغذية الصادرة عن الدستور الغذائي أداةً بالغة الأهمية لدعم مجموعة واسعة من الجهات المعنية من أجل تطبيق ممارسات النظافة الصحية الجيدة وتحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة (HACCP). وقد أدّت أنشطة التعاون مع شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة والمكاتب القطرية للمنظمة في شرق أفريقيا إلى إعداد مسودات مواد توجيهية وتدريبية بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وللشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل قيمة الألبان واللحوم. ويُستخدم هذا الدليل في أنشطة تدريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مشاريع

¹⁸ <https://www.fao.org/risk-based-inspection-kit/ar>

¹⁹ <https://www.who.int/initiatives/codex-trust-fund/repository-of-project-outputs>

²⁰ <https://www.fao.org/good-hygiene-practices-haccp-toolbox/ar>

تعزيز سلاسل القيمة وفي الندوات الإلكترونية التي تُعقد سنوياً وتسجّل درجة عالية من المشاركة. وانتهى من ترجمة جميع المواد الخاصة بالدليل إلى اللغة الفرنسية، - بناءً على طلب أعضاء لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية الناطقين بالفرنسية، في ديسمبر/كانون الأول 2025.

موقع إلكتروني جديد لوحدة سلامة الأغذية في منظمة الأغذية والزراعة

لقد أطلقت وحدة سلامة الأغذية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة موقعها الإلكتروني الجديد²¹ في ديسمبر/كانون الأول 2025. وتهدف الصفحات الأكثر وضوحاً وإفادةً إلى تحسين التعريف بعمل المنظمة في مجال سلامة الأغذية مع التركيز على المخرجات الاستراتيجية الأربعة الموضحة في الأولويات الاستراتيجية للمنظمة في مجال سلامة الأغذية ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031.²²

مذكرة توضيحية بشأن الخطوط التوجيهية لسنّ تشريعات متوائمة في مجال سلامة الأغذية في إقليم لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا (CXG 98-2022)

تسهل المذكرة التوضيحية المتاحة باللغتين الإنكليزية²³ والفرنسية²⁴ تطبيق الخطوط التوجيهية لسنّ تشريعات متوائمة في مجال سلامة الأغذية في إقليم لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا (CXG 98-2022) من خلال مناقشة الاعتبارات المتعلقة بمختلف السياقات القانونية عند سنّ تشريعات سلامة الأغذية أو تحديثها. وينبغي أن تُوجّه هذه الخطوط التوجيهية المشرعين والهيئات التنظيمية عند دمج مبادئ الدستور الغذائي في التشريعات الوطنية؛ فهي تشجع اتباع نهج قائم على العلم والمخاطر، وتدعم التنظيم المتكامل للسلسلة الغذائية، وتعزز التشاور مع أصحاب المصلحة.

الخيارات التنظيمية لمعالجة التجارة الإلكترونية للأغذية في التشريعات الوطنية - التحديات القانونية وفي مجال السياسات

في عام 2025، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة دراسة تشريعية بشأن تنظيم التجارة الإلكترونية للأغذية.²⁵ وتشير الدراسة إلى أن النمو السريع في التجارة الرقمية للأغذية قد تجاوز القوانين، ممّا أدى إلى خلق فجوات في سلامة الأغذية وتوعية المستهلكين والإنفاذ. وبمقارنة توجيهات الدستور الغذائي بالنهج الوطنية في ست ولايات قضائية، توصي الدراسة بتعريفات ومسؤوليات أكثر وضوحاً للجهات الفاعلة الإلكترونية، وأدوات رصد وإنفاذ أقوى تناسب الأسواق الرقمية، ومتطلبات لضمان المعلومات الغذائية الأساسية - لمساعدة البلدان، خاصة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، على تحسين السلامة والشفافية دون الحد من الابتكار.

الغش في الأغذية من منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

أصدرت منظمة الأغذية والزراعة مطبوعاً يتضمن تفاصيل أدوات مكافحة الغش في الأغذية في قطاع الأحياء المائية مع دعوة خبراء من بلدان متعددة لإعداد دراسات حالة توضّح الحالات السائدة للغش في الأغذية في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتواترها، وآثارها على الصحة العامة. ونُشر التقرير بعنوان *الغش في الأغذية في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية*²⁶ في فبراير/شباط 2026.

<https://www.fao.org/food-> ²¹ <https://www.who.int/initiatives/codex-trust-fund/repository-of-project-outputs>

<https://doi.org/10.4060/cc4040en> ²²

<https://doi.org/10.4060/cd7608en> ²³

<https://doi.org/10.4060/cd7608fr> ²⁴

<https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd3730en> <https://doi.org/10.4060/cd7608fr> ²⁵

<https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd8244en> <https://doi.org/10.4060/cd7608en> ²⁶

الحوار التنظيمي الدولي لنظم إنتاج الأغذية المتطورة

تعكف منظمة الأغذية والزراعة ووكالة الأغذية في سنغافورة على إعداد مطبوع عن الحوار التنظيمي الدولي بين السلطات المعنية بسلامة الأغذية. وهو يسلط الضوء على التبادلات غير الملزمة التي تبني فهمًا مشتركًا لتقييم المخاطر لنظم إنتاج الأغذية الناشئة، بالاعتماد على اجتماعات الموائد المستديرة للفترة 2022-2024 ومنتدى الجهات المنظمة التابع لوكالة الأغذية في سنغافورة.

مجمع الممارسين المعنيين بالنظم الغذائية التابع لمنظمة الصحة العالمية (COP)²⁷

يُعدّ مجتمع الممارسين المعنيين بالنظم الغذائية التابع لمنظمة الصحة العالمية منتدىً إلكترونيًا بين الأقران يضم أصحاب المصلحة العالميين وهو مخصص لتحسين سلامة الأغذية وتهيئة بيئات غذائية صحية أكثر، ومفتوح للجميع. ويُقدّم هذا المجتمع مجموعات مواضيعية تُعنى بسلامة الأغذية، والتخلص من الدهون المتحولة، وتدعيم الأغذية، وخفض الصوديوم، والتوسيم لأغراض التغذية، والتسويق الضار، والسياسات المالية. ويهدف إلى توسيع إمكانات التعلّم، وتبادل الخبرات والمعارف المتنوعة، وتوسيع المنظورات، وتحفيز التعلّم الفردي والجماعي.

النظام العالمي لرصد البيئة (GEMS) / الأغذية²⁸

يُتيح النظام العالمي لرصد البيئة/الأغذية (GEMS/Food) قاعدة بيانات لمعلومات تلوث الأغذية التي تقدمها الوكالات الوطنية. وتوفّر قاعدة البيانات هذه حوالي 9 ملايين نقطة بيانات حول وجود المواد الكيميائية في الأغذية. ويُمكن للدول الأعضاء والمنظمات الدولية، سواء أكان ذلك من خلال توفير البيانات بشكل دوري ومؤقت أو من خلال الاستجابة لدعوات الدستور الغذائي لتوفير البيانات، توفير بيانات قد تخدم غرضين رئيسيين، هما: تقييم توزيع بيانات التلوث لتزويد الدستور الغذائي برؤى ثاقبة حول عملية وضع المواصفات الغذائية الدولية، وتقييم التعرض الغذائي، ممّا يُساهم في تقييم المخاطر. كما ينشط البرنامج في شبكة من المراكز المتعاونة والمؤسسات الوطنية التي تُعزز جمع البيانات السليمة حول العالم.

²⁷ <https://www.whofoodsystms.org/>

²⁸ <https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/databases/global-environment-monitoring-system-food-contamination>